2023

المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية
https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

أثر الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد السياسي في مصر خلال الفترة 1970 - 1981

د. محمد مصطفى كمال محروس
مدرس منتدب
معهد العلوم الاجتماعية – كلية الآداب
جامعة الإسكندرية

الملخص

في أعقاب حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام 1973، بدأ الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات في الترويج لسياسات الانفتاح الاقتصادي، عن طريق خطاباته، واعدًا المصريين، بتحسين مستوى معيشتهم، محاولاً إلقاء الفشل الاقتصادي على الاشتراكية الناصرية، التي تبناها سلفه، جمال عبد الناصر، وبدأت مصر في إجراء السياسات الانفتاحية التي تبنّت جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، لا سيما مع دول الخليج العربي، **ولذا**؛ يهدف هذا البحث إلى: معرفة ما أثر الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد السياسي في مصر في الفترة من **1970** وحتى **1981**؟، وذلك من خلال تحديد ورصد آثار الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المصري في هذه الفترة، والتعرف على واقع الاقتصاد المصري وما هي أهم مؤشراته الكلية، والتعرف على إيجابيات وسلبيات الانفتاح الاقتصادي على مصر؟. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج التاريخي

Abstract

In the aftermath of the October War of 1973, the late Egyptian President Mohamed Anwar El-Sadat began to promote the policies of economic openness, through his speeches, promising Egyptians to improve their standard of living, trying to throw economic failure on Nasserist socialism, which was adopted by his predecessor, Gamal Abdel Nasser, Egypt began to conduct open policies that adopted attracting more foreign investments, especially with the Arab Gulf states, and therefore; **This** research aims to: Find out what is the impact of economic openness on the political economy in Egypt in the period from 1970 to 1981, by identifying and monitoring the effects of economic openness on Egyptian economic growth in this period, identifying the reality of the Egyptian economy and what are its most important overall indicators, and identifying On the pros and cons of economic openness to Egypt, the researcher relied on the descriptive analytical method as well as the historical method.

مقدمة

تسلم السادات الحكم في 28 سبتمبر عام 1970 وهو نفس اليوم الذي توفى فيه الرئيس جمال عبد الناصر من العام ذاته، (قنديل: 2008، 87). وقد أدركت القيادة المصرية مدى أهمية الاقتصاد المصري واستقلاليته خاصة بعد حرب يونيو 1967، لذا فقد اتبعت سياسات أكثر وطنية تعتمد على التمويل الذاتي والمجهودات الفردية، علاوة على فرض ضرائب جديدة، مع زيادة قيمة الضرائب القديمة لزيادة الإيرادات العامة لمواجهة التزايد السريع في الإنفاق العام اللازم للاستعداد لخوض حرب أكتوبر مع الكيان الصهيوني.

وشهدت مصر تحولات اجتماعية وثقافية على مر التاريخ، خاصة بعد الأحداث الجوهرية في تاريخها السياسي، كانت فترة ما بعد الانتصار في حرب أكتوبر 1973، من أكثر الأحداث تأثيرًا في بنية الشعب المصري ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا، فقد تلتها فترة الانفتاح التي اتبعها الرئيس الراحل محمد أنور السادات، وتسببت في زيادة اختراق العولمة للشعب المصري مع نشر ثقافة الاستهلاك، رغم أنها أسهمت في إخراج الدولة من الظروف الصعبة التي مرت بها عقب حرب أكتوبر وما سبقها من حروب خاضتها مصر، ويضاف إلى الأحداث المؤثرة أيضًا في حياة الشعب المصري بعد حرب أكتوبر، انتشار موجات هجرة المصريين، وبشكل خاص إلى دول الخليج العربي من أجل العمل، مما أسهم في تغييرات اجتماعية وثقافية أحدثها هؤلاء المهاجرون بشكل أكبر من نظرائهم الذين هاجروا إلى الدول الأوروبية والأمريكية، (هيكل: 1985، 48).

كانت القضية التي واجهت السادات هي تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي، وعلى هذا فلقد اتسمت السياسات الاقتصادية المصرية أثناء الحرب بإعطاء أولوية للمجهود الحربي من خلال الاستثمارات التي تسهم في خدمة الحرب، فضلًا عن إصدار بعض القوانين الخاصة بوقف استيراد بعض السلع الكمالية مثل الأقمشة الصوفية، وأجهزة التليفزيون والراديو والسجائر، وبعض الأجهزة الكهربائية مثل الغسالات، فيما تم اعتماد زيادة الرسوم الجمركية على السلع الواردة للاستعمال الشخصي بنسبة 50%، وفي عام 1974م، (رمسيس: 2010، 33)، أعلن السادات اتباعه لسياسة الباب المفتوح الاقتصادية، وأصدر قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974م والذي نص على أن أي مشروع ستتم الموافقة عليه سيعتبر تلقائيا جزءاً من القطاع الخاص وإن كان يشارك فيه شركات القطاع العام. وكان

هذا القانون بمثابة رسالة عن نية مصر في إعادة دمج اقتصادها في النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي (المختار: 1979، 92).

لقد نمت مصر بسرعة معقولة في أوائل الستينيات، إلا أنها توقفت في الفترة من 1967 حتى 1974، وفى عام 1974 بدأ الرئيس أنور السادات سياسة التحرير والتي عرفت بسياسة الانفتاح، وأصدر القانون 43 لسنة 1974 الذى كان يهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي الخاص، (البدراني: 2002، 82)،إلا أن هذه الإصلاحات كانت متواضعة، ولم تفعل سوى القليل لتغيير التوجه الأساسي لسياسة التصنيع الحكومي، وقد نما الاقتصاد المصري بسرعة فيما بين 1974 و1981 نظراً للزيادة الضخمة في الإيرادات بالعملة الأجنبية؛ والتي تعزى إلى الدخل من البترول وإيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج، إلا أن الرواج الذى حدث سرعان ما بدأ يخبو في بداية الثمانينيات، وسقط الاقتصاد مرة أخرى في فترة طويلة من الركود.

لقد بقي الاقتصاد المصري يتخبط في "مركز وسطي غير كامل" من حيث الحوافز والهياكل والإدارة، وما زالت فرص نجاحه تخضع إلى حد بعيد لأهواء الصدمات الخارجية، والخطوط العريضة لقصة مصر الاقتصادية قد باتت معروفة إلى حد ما، وما نعتزم القيام به فيما يلي هو توفير سرد وصفي عام لمسار الاقتصاد المصري وإصلاحاته، وتحليل بعض التطورات الاقتصادية الكلية التي شهدها في الفترة من 1970 وحتى 1981.

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته

في أعقاب حرب (أكتوبر) تشرين الأول عام 1973، بدأ الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات في الترويج لسياسات الانفتاح الاقتصادي، عن طريق خطاباته، واعداً المصريين، بتحسين مستوى معيشتهم، محاولاً إلقاء الفشل الاقتصادي على الاشتراكية الناصرية، التي تبناها سلفه، جمال عبدالناصر، وبدأت مصر في إجراء السياسات الانفتاحية التي تبنّت جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، لا سيما مع دول الخليج العربي، ولعل أحد ملامح الاقتصاد السياسي الجديرة بالملاحظة هو أن كافة الدول، (ميتكس: 2011، 43) تقريباً، التي بدأت سياسة التصنيع الحكومي في الخمسينيات والستينيات، ظلت تتبع هذه السياسة حتى دهمتها كوارث اقتصادية خطيرة، وقد كان من المنتظر أن تقوم دول كثيرة باتخاذ الإجراءات اللازمة لعمليات الإصلاح الاقتصادي في الوقت المناسب لتفادى حدوث تلك الكوارث، إلا أن ذلك كان نادر الحدوث، ويبدو أن الدرس الذى يمكن استخلاصه

هو أنه بينما بدأت سياسة التصنيع الحكومي في معظم الدول على أساس العقيدة الاقتصادية والسياسية، فقد تم التمسك بها بعد ذلك على أساس المصالح القوية المستمرة والتي حاربت من داخل النظام السياسي للمحافظة على المكاسب والحماية التي تمنحها الحكومة، ولذا فلقد عاني الاقتصاد المصري على مدى عقود من صعود وهبوط، ومن هنا جاءت مشكلة البحث لتكمن في التساؤل الرئيس التالي: **"ما أثر الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد السياسي في مصر في الفترة من 1970 وحتى 1981؟"**، والذي منه تتفرع الأسئلة الآتية:

1. ما آثار الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المصري في هذه الفترة؟
2. ما واقع الاقتصاد المصري، وما أهم مؤشراته الكلية؟
3. ما الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي على الشعب المصري؟
4. ما إيجابيات وسلبيات الانفتاح الاقتصادي على مصر؟

ثانياً: أهمية البحث

- **الأهمية العلمية:** تنبع أهمية هذا البحث حيث يعتبر قياس مدى تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو في مصر جزءًا مهمًا لمتخذي القرار وراسمي السياسات الاقتصادية لآثارها المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي في مصر.
- **الأهمية التطبيقية:** تأتي أهمية البحث التطبيقية؛ لتعكس الأداء الاقتصادي في تلك الفترة من حيث الاعتماد على الأسواق الخارجية في الصادرات والواردات ومدى الاختلال في أسعار الخدمات.

ثالثاً: أهداف البحث

يحاول البحث التعرف على ما يلي:

1. تحديد ورصد آثار الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المصري في هذه الفترة.
2. التعرف على واقع الاقتصاد المصري، وما هي أهم مؤشراته الكلية؟
3. رصد الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي على الشعب المصري.
4. التعرف على إيجابيات وسلبيات الانفتاح الاقتصادي على مصر.

رابعاً: منهج البحث

اعتمد الباحث عند دراسة ذلك البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح أثر الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد السياسي في الفترة من 1970 وحتى 1981، كونه الأكثر تناسبًا لموضوعات تتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث اعتمد البحث على توضيح الانفتاح الاقتصادي وواقع الاقتصاد السياسي وآثاره الاجتماعية على الشعب المصري، وأيضاً الإيجابيات والسلبيات التي نجمت من الانفتاح الاقتصادي.

خامساً: الحدود الزمنية

يتناول البحث الفترة من 1970 وحتى 1981، وهي فترة تولى الرئيس الراحل أنور السادات، والتي خاض فيها حرب أكتوبر 1973، وبعدها وبدءًا من عام 1974 عمل على الانفتاح الاقتصادي، وذلك بفتح أسواق مصر للمنتجات والاستثمارات العالمية، إذ أراد الاستفادة قدر الإمكان من المستثمرين في بناء اقتصاد قوي أو على الأقل النهوض به، إلا أن تلك السياسة افتقرت إلى التخطيط المناسب، فكانت لها آثار على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

سادساً: الدراسات السابقة

الدراسات العربية

أ- دراسة (صقر، جعفر أحمد: 2020، 42)، بعنوان: الانفتاح الاقتصادي وأثره على معدل النمو الاقتصادي (حالة سورية)، الفترة 1980 – 2010:

حاول الباحث في هذا المقال استقصاء أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1980 –2010 م، ولذلك درس الباحث تعريف الاقتصاد المغلق والاقتصاد المنفتح وقام بإجراء مقارنة نظرية بينهما، ثم قام بدراسة سلسلة زمنية تمثل أهم ثلاثة مؤشرات لدرجة الانفتاح الاقتصادي من1980 –2010 ، بعد الدراسة الإحصائية وجد الباحث بأن العلاقة بين درجة الانفتاح الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي دالة إحصائيا وإيجابية خلال الفترة 2000 –2010م، وهذه الفترة تمتلك أكبر درجة انفتاح اقتصادي في تاريخ الاقتصاد السوري منذ

الثمانينيات، والسبب الرئيسي وراء ذلك يكمن في الإرادة السياسية لتحسين الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عدد من المراسيم التشريعية كالمرسوم التشريعي رقم 7 المصدر من قبل سيادة الرئيس بشار حافظ الأسد بتاريخ 2000/5/13م.

ب–دراسة (أحمد، شريف أحمد: 2016)، بعنوان: سياسة الانفتاح الاقتصادي في عصر السادات 1974 – 1981.

في منتصف الستينيات، عانت رأسمالية الدولة من أزمات هيكلية اضطرت على إثرها أن تتخلى تدريجيًا عن سيطرتها على السوق وعن استقلاليتها الوطنية؛ وذلك عن طريق فك ارتباطاتها بالقطاعات الإنتاجية وتعميق ارتباطاتها بالرأسمالية العالمية، وعندئذ دخلت البلاد في مرحلة انتقالية بدت وكأنها انتقال نحو المجهول. في المقابل كان هناك فاعلون جدد تتبلور ملامحهم ببطء، يدشنون بحذر ممارسات جديدة مصحوبة بخطاب أيديولوجي غامض، ومع تولى السادات الحكم، لم تكن مسارات التحول النوعية نضجت بما يكفى لظهور علاقات اجتماعية مختلفة تحدد معالم العصر الجديد، ومن ثم سعى النظام الساداتي إلى تدعيم مواقفه السياسية، وكانت أهم " اللحظات التاريخية" في معالم صناعة سلطة هذا النظام؛ "حركة التصحيح" في مايو 1971 التي بمقتضاها تم التخلص من قيادات التيار الناصري المدافعة عن "مكاسب الثورة" والإطار العام لرأسمالية الدولة، ثم جاءت حرب أكتوبر لتُكسب القيادة الجديدة شرعية التغيير، لقد اكتسبت القيادة الجديدة درجة عالية من الاستقلالية عن القوى السياسية والاجتماعية المعبرة عن الحقبة الناصرية، بل وبدأت سياستها المبكرة تؤتى أكلها وتنتج قوى اجتماعية جديدة معبرة عن النظام، وبات من الممكن طرح سياسة الانفتاح وقوانينه، ومن ثم فإن سياسة الانفتاح لم تستطع إنهاء دور الدولة الاقتصادي، فعلى الرغم من تخلى الدولة تدريجيًا عن بعض التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ذلك لم يؤد في الواقع إلى إضعاف دورها أو نصيبها من الإنفاق والناتج المحلى الإجمالي؛ بفعل توافر موارد مالية " ريعية" كبيرة، كالبترول وقناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج والقروض الغربية و المعونة الأمريكية، منذ منتصف السبعينيات في يد الدولة لم تكن متاحة من قبل.

ج-دراسة (طالب، دليلة: 2015)، بعنوان: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980 – 2012.

هدفت الدراسة إلى محاولة قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السنوات 1980 – 2012، ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلاً للانفتاح التجاري وهي: مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية فقد استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً سلبياً للانفتاح التجاري على النمو في الجزائر.

تعقيب على الدراسات السابقة

أولاً: من حيث موضوع ومجتمع البحث: اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في التباين بين الآثار الإيجابية والسلبية للانفتاح الاقتصادي على النمو في العديد من التجارب والتي تثير مزيداً من الاهتمام والبحث في أسباب وجود آثار إيجابية في بعض الدول وأخرى سلبية في دول أخرى، ويختلف هذا البحث عن تلك الدراسات في تركيزها على تحليل أثر الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد السياسي في الفترة من 1970 وحتى 1981، ومحاولة التطرق لتحديد آثار الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المصري في هذه الفترة، وواقع الاقتصاد المصري وأهم مؤشراته الكلية، وكذلك أهم الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي على الشعب المصري، بالإضافة إلى أهم الإيجابيات والسلبيات للانفتاح الاقتصادي على مصر.

ثانياً: من حيث المنهج العلمي للبحث: اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ولكن اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في إنه استخدم المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي.

ويرى الباحث أنه تم الاستفادة من الدراسات السابقة في النواحي الآتية:

استطاع الباحث أن يستفيد من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة البحث الحالي، وكذلك إعداد الإطار النظري، وصياغة مفاهيم البحث الحالي، وتحديد وصياغة الأهداف بشكل مناسب، وتحديد أهم مؤشراتها، وتحديد الإستراتيجية المنهجية للبحث الحالي.

سابعاً: المفاهيم الأساسية

1- مفهوم أثر Effect Concept

الأثر لغة: الهمزة والثاء والراء له ثلاثة أصول: تقديم الشيء، وذكر الشيء، ورسم الشيء الباقي... قال الخليل: والأثَر بقية ما يُرى من كل شيء، وما لا يرى بعد أن تبقى فيه عُلْقه. والأثَار الأثَر، كالفَلاح والفَلَح، والسَّدَاد والسَّدد. قال الخليل: أثَر السيف ضَرْبته، وتقول :(من يشتري سَيْفي وهذا أثَرُه)، يضرب للمُجرَّب المُخْتَبَر، قال الخليل: والأثَر الاستقفاء والاتّباع، (معجم مقاييس اللغة: ج1)، والأثر: بقية الشيء، والجمع آثار وأُثور؛ وخرجت في إثْره وفي أثَره أي بعده، والتأثير: إبقاءُ الأثر في الشيء، وأثَّر في الشيء: ترك فيه أثراً، (ابن منظور: ج1).

يطلق الأثر في اللغة: على عدة معان منها: النتيجة: فأثر الشيء نتيجته أي: الحاصل من ذلك الشيء، والعلامة، ويأتي الأثر أيضًا بمعنى الجزء، والنقل، يقال: أثرت الحديث أي نقلته وحديث مأثور: أي منقول، (الجرجاني، والمعجم الوسيط، المصباح المنير).

وأما في الاصطلاح: فقد اختلف أهل العلم اختلافاً عظيماً، فمنهم من يقول: الأثر اسم مفعول بمعنى المأثور، وكل مأثور يطلق عليه اصطلاحاً أثر، وهذا المأثور إما أن يكون مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو موقوفاً على الصحابي، أو مقطوعاً على التابعي، (في مصطلح الحديث: 3).

ويعرف إجرائياً بأنه: النتيجة أي الحاصل من ذلك الشيء.

2- مفهوم الانفتاح الاقتصادي

مفهوم الانفتاح: يرجع لفظ انفتاح في اللغة العربية إلى أصل الفعل فتح، وهو نقيض الإغلاق فتحه بفتحة وافتتحه فانفتح وتفتح وكل ما انكشف من شيء قد انفتح عنه وتفتح، ويربط مفهوم الانفتاح الاقتصادي بمبدأ وسياسة الحرية الاقتصادية أو ما يعرف بمبدأ (دعه يعمل – دعه يمر)، أو دعه يفعل ما يشاء، والذي ظهر على يد الطبيعيين (الفيزيوقراط) والكلاسيك لاحقاً، وظهر هذا المبدأ في العصور الوسطي، حيث كانت تفرض قيود عديدة على التجارة، (والي: 1989، 2).

ونجد في دائرة المعارف البريطانية أن اليونانيين القدماء استخدموا cosmopolitan أما "كوزموفيل" عرف الانفتاح على أساس حب الشخص للعالم بشكل عام، وأن يكون الشخص منفتحا على البلدان كلها، وعلماء الاقتصاد يستخدمون لفظ انفتاح بمعنى يفتح، افتتاحي بمعنى يبدأ أو ينشأ

كما أنهم يستخدمون أيضا هذا اللفظ بمعنى حساب مفتوح openacount وهو شكل من أشكال التعامل التجاري بالدين، وفيه يقوم الزبون بتسديد المبلغ المطلوب منه في أوقات أو خلال مدة معينة بعد كل مرة يشتري فيها البضائع دون تقديم كمبيالة عن البضائع أو فائدة (سلامة، 2002، 81).

إذ إن علماء الاقتصاد والتجارة يستخدمون هذا اللفظ بمعنى نتركه مفتوحًا open conporation، وهي شركة تطرح أسهمها للبيع بصورة علنية ويكون الحصول عليها متيسرا لأفراد الجمهور، وهناك من يرى أن الانفتاح تقترن به جملة نفسية لتغير أنماط الاستهلاك في البلدان الفقيرة بما يحقق مصالح الدولة الصناعية، ويوضح ما تؤدي إليه حملات ترويج هذه الأنماط الاستهلاكية من خلف حالة من التغريب الثقافي بسبب اختلاف هذه القيم الاستهلاكية عن التراث الثقافي السائد، فالانفتاح الاقتصادي إلزامي تحت ظروف العولمة التي نعيشها، ولكن يجب أن نعلم بأنه بمقدار الانفتاح سيكون هناك سيطرة لرؤوس الأموال الخارجية على الاقتصاديات الوطنية، والاقتصاد محرك للسياسة لذلك السؤال المطروح، كيف يمكن أن نحافظ على استقلالية قراراتنا إذا أصبحنا تابعين اقتصاديا لغيرنا؟ بالمحصلة لا نستطيع أن نبقى معزولين عن مسيرة التطور العالمية، والأمر يحتاج إلى التوازن بين التطور والانفتاح والحفاظ على الهوية (سلامة: سابق، 90).

وبناء على استعراض التعريفات السابقة للانفتاح كلفظ في اللغة العربية ودوائر المعارف المختلفة العربية منها والأجنبية وبعد عرض المفهوم كمفهوم علمي والذي تناوله الكثير من العلماء خاصة الاقتصاديين منهم، فإن "محمد علي سلامة " توصل إلى مفهوم إجرائي للانفتاح على أنه تحرير الطاقات الإنتاجية من كل المعوقات وتحرير القطاع الخاص من كل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية لكل الضمانات والالتحاق بسرعة بأحدث تكنولوجية إنتاجية ممكنة في العالم ، كما يعني الانفتاح تخفيف القيود التي يشتغل في ظلها الاقتصاد القومي، مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الخارجية والأجور والضرائب. (سلامه: سابق، 10).

3- تعريف الاقتصاد السياسي Definition of political economy

لغة: Economie – Political Economy politique، فقد اشتق من ثلاث كلمات إغريقية ينصرف معناها إلى قواعد ذمة المدينة، وهي (منزل) Oïkos، (قانون) Nomos، (اجتماعي) Politikos· (محجوب، رفعت: 1979، 10).

اصطلاحاً: إنه، (أيوب، 1965، 7): علم يدرس اتجاهات الإنسان في استغلال الموارد النادرة لإشباع حاجاته، وهو علم يبحث في القوانين العامة التي تسيطر على نشاط الجهود البشرية في سبيل إنتاج واستعمال الأرزاق التي لا تمنحها الطبيعة للإنسان عفواً ولا مجاناً، (السمان: 1951، 171)، لكن هناك من اعتبره تعريفا غير واقعي، لأن علم الاقتصاد ليس بعلم إنتاج الثروة، الذي تختص به علوم أخرى كالميكانيك والفيزياء والكيمياء، كما أنه لا يعني أو يهتم بجميع القوانين التي تسيطر على نشاط الجهود البشرية، بل يقتصر على الخدمات والجهود التي تقوم بوظيفة اقتصادية لها قيمة في التبادل والتجارة، ولذلك كان "ماك كوللوك" و" سليغمان" مصيبين حين عرفا علم الاقتصاد " بعلم القيمة. (السمان: سابق، 172).

الأصول اللغوية لكلمة اقتصاد: كلمة اقتصاد في العربية مشتقة من قصد، **(ابن منظور: سابق، 353)**، وهو الوسط بين طرفين، والقصد إتيان الشيء، والقصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، يقال: فلان مقتصد في النفقة، والقصد في المعيشة ألا يسرف ولا يقتر، والقصد هو الاعتدال في السلوك كله، قال تعالى: ﴿**وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ**﴾. **(لقمان، 19)**. كما جاء في قوله – سبحانه وتعالي: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾ **(الفرقان: 67)**، فالاقتصاد هو المنزلة بين المنزلتين المتطرفتين؛ منزلة البخل والتقتير، ومنزلة الإسراف والتبذير.

وفي الحديث الشريف قال رسول الله (ص): "**مَا عَالَ مُقْتَصِدٌ قَطُّ**"، أي ما افتقر من لا يسرف في الإنفاق ولا يفتقر، (الطبراني: 1983، 123)، والقصد: استقامة الطريق ومنه الاقتصاد وهو علميا له طرفان إفراط وتفريط، (المناوي: فصل الصاد، 583).

ويعرف إجرائياً بأنه: هو العلم الذي يهتم بالموارد المتاحة لإشباع حاجات الإنسان، ودراسة العناصر الملائمة لإنتاج هذه الموارد، كالطبيعة، والعمل، ورأس المال، والأجور المختلفة وتوضيح كيف يتم تبادل المنتج، بدراسة النقود، والائتمان بمظاهره المتعددة، والآثار المترتبة عن التجارة، والبنوك؟

ثامناً: التوجه النظري للبحث

يتبني الباحث في التوجه النظري للبحث **نظرية الاقتصاد السياسي عند المقريزي**، حيث قدم المقريزي نظرية متكاملة في السياسة الاقتصادية، من خلال اهتماماته بدراسة الظواهر الاقتصادية التي

عاشتها بلاد مصر، خاصة المجاعات التي أصابتها خلال الأعوام: 1392م إلى 1404م، فتوصل إلى تحديد أسباب الأزمات الاقتصادية التي أصابت مصر، واستنتج أن النقود كانت المسبب الرئيسي لها، حيث صاغ نظرية اجتماعية لمعرفة أسباب الأزمة، فانطلق من تاريخ المجاعات والآثار التي خلفتها في المجتمع الذي وجد أنه يتألف من سبع فئات اجتماعية متفاوتة من حيث آثار الأزمة، فقسم المجتمع إلى: (أرباب الدولة – مياسير التجار وأولوا النعمة والترف – أصحاب البر وأرباب المعيش – الفلاحون – الفقهاء وطلاب العلم وصغار كتاب الدولة – الحرفيون وأصحاب المهن والأجراء – أهل الخصاصة والمسكنة)، ومن خلال بحثه في الأحوال المعيشية للطبقات الاجتماعية، طرح مسألة النقود التي يستعملها الجميع بشكل متفاوت وحسب قيمتها، واعتبرها محور المشكلة والحل في نفس الوقت، فاستنتج بأن سلطة النقود يجب عليها أن تعمل على إنقاص تداولها أثناء الأزمات (حروش: 2011، 291).

كنقص مياه نهر النيل والجفاف، وأسباب اجتماعية لها بعد سياسي: كفساد الحكم والإدارة، واحتكار الثروات، وفرض الضرائب الباهظة، أو أسباب اقتصادية متعددة: كارتفاع الريع والكلفة في الحرث والبذور والأجور، وأرجع ذلك إلى كمية النقود المتداولة كانت سببا في ارتفاع الأسعار، ولهذا طرح فكرة إعادة تنظيم النقود حسب قيمتها للقضاء على الأزمة، فمن خلال هذه النظرية، نجد أن المقريزي قد سبق مفكرين اقتصاديين ظهروا في القرن الثامن عشر وتبنوا فكرة قيمة النقود المسكوكة وأثرها في الأزمة الاقتصادية، ومنهم "غريشام" الذي جاء بنفس الفكرة التي طرحها المقريزي في القرن 15م، (حروش: سابق، 292).

علاقة النظرية بموضوع البحث: يعد موضوع النظرية العلمية وعلاقتها بالبحث العلمي موضوعاً ذا أهمية حيث توضح نظرية الاقتصاد السياسي عند المقريزي، طبيعة العلاقة بين الاقتصاد السياسي والأزمات التي يمر بها المجتمع وبالتالي ارتفاع الأسعار، حيث تعتبر فترة الانفتاح الاقتصادي مشابهة لهذه الأزمات التي زاد فيها الاعتماد على العالم الخارجي في تلبية احتياجات مصر من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، وأدى ذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى زيادة الديون الخارجية لمصر، وهو ما يتطابق مع موضوع البحث.

1- آثار الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المصري في هذه الفترة

ظهر مُصطلح الانفتاح الاقتصادي أولًا في الأدب المُقارَن للاقتصاد السياسي في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، بالرغم من ذلك يملك الانفتاح الاقتصادي . كمفهوم تاريخِّي . أكبر بكثير خاصةً في مجال الاقتصاد الدولي، الواقع أنّ تاريخ دراسة الأسباب والآثار الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي يرجع إلى القرن الثامن عشر، ويظهر بشكل بارز في عمل رواد الاقتصاد الكلاسيكي مثل(آدم سميث– Adam Smith) و(دافيد ريكاردو– David Ricardo)، فالتحرك نحو الانفتاح لم يكن عشوائيًّا ولا من فراغ؛ بل إنه جماع تطور الاقتصاد المصري في الستينيات؛ والذى لم تمثل التغيرات التي تحققت في فترة ما يعرف "بالتحول الاشتراكي"، تحديًا حقيقيًّا لقوى النمو الرأسمالي، ولا تناقضًا أو قطيعة كلية معها، بل على العكس ترك لها أن تحقق تراكمًا رأسماليًا تحت مظلة القطاع العام أو في القطاعات التي سمح لها بالسيطرة عليها كالزراعة والصناعات المتوسطة والصغيرة والتجارة الداخلية والمقاولات ونحوها، ومن ثم فإنه من غير الإنصاف توصيف الانفتاح، بأنه فصام مع طريق رأسمالية الدولة الذى تبناه ناصر؛ خروجًا عن اقتصاد السوق الذى ورثه من رأسمالية ما قبل يوليو – والذى بدا أنه غير مناسب لطموحاته – وتحاشيًا للنموذج الاشتراكي الذي لا يمكن لثوار يوليو ذوى الأصول البرجوازية القبول به؛ فالانفتاح هو التطور الطبيعي لرأسمالية الدولة وفقًا لشبكة العلاقات الإنتاجية التي صاغتها وسمحت على أثرها بخلق بيروقراطية برجوازية في الوقت الذى أعطت ثغراتها فرصًا لاستمرار البرجوازية التقليدية في أداء دورها من وراء ستار (خليل، شهاب: 1992)، وقد تم تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر أثناء حكم الرئيس الراحل محمد أنور السادات، بعد حرب عام 1973، وكان الهدف من هذه السياسة هو الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية وتنشيط الاستثمارات في مصر، وبناءً عليه قد اتخذ التجار تغيير نشاطات تجارتهم لتتلاءم مع هذه السياسة الجديدة، (حسين، عادل: ب. ت، 82)، وفي المقابل، فإن القوى الدولية والإقليمية لعبت دورًا في تحريض السادات على أن يسلك طريق الانفتاح؛ فلقد بدا واضحًا أن التحرك نحو الانفتاح كان جزءًا من إستراتيجية السادات العامة، التي تؤمن بأن مصير نهضة مصر مرهون بيدي أمريكا وليس ملف الصراع العربي الإسرائيلي وحسب، ومن ثم كان الاتجاه نحو اقتصاد السوق وتصفية الإرث الناصري وإنجاز السلام مع إسرائيل والتحالف مع دول الخليج ، تشكل مجموعة من المفردات المتناسقة لسياسة

بدت أنها تحالف مع واشنطن أملته ميول القائد وتكوينه، أكثر من كونها تقارب تمليه مصلحة الوطن واحتياجاته. (الدولة، عصمت: 1979، 71).

وكما كان الوضع في التجربة الناصرية التي نظرت للاشتراكية في أضيق معانيها؛ باعتبارها ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، والانتقال من الرأسمالي الفرد إلى الرأسمالي الدولة، كان الوضع في التجربة الساداتية التي اختصرت النظام الرأسمالي في تحرير علاقات الإنتاج بحذر، وتخلى الدولة تدريجيًّا عن ملكية أدوات الإنتاج وتشجيع رأس المال الأجنبي، فإن هذا الاختزال المخل لفهم القوانين الاقتصادية التي تحكم ديالكتيك النظام الرأسمالي وآليات التراكم داخله، كانت باعثًا على خلق "اقتصاد مهجن" يجمع بين آفات الرأسمالية ومثالب الاشتراكية، ناهيك عن الفشل التاريخي للرأسمالية كنمط للتنمية في البلدان المتخلفة؛ لكونها لا تؤدى بطبيعتها إلى استقلال الرأسمالية المحلية بسوقها، بل إنها تربطها برباط وثيق برأس المال العالمي؛ بحيث تتكامل معه تحت هيمنة الاحتكارات الدولية، ففي الوقت الذى تزيد من حدة الاستقطاب الداخلي وتدفع بأجزاء مهمة من السكان إلى أوضاع هامشية، ومن ثم فإن سياسة الانفتاح لم تستطع إنهاء دور الدولة الاقتصادي، فبالرغم من تخلى الدولة تدريجيًّا عن بعض التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ذلك لم يؤد في الواقع إلى إضعاف دورها أو نصيبها من الإنفاق والناتج المحلى الإجمالي؛ بفعل توافر موارد مالية ريعية كبيرة، كالبترول وقناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج و القروض الغربية و المعونة الأمريكية، منذ منتصف السبعينيات في يد الدولة لم تكن متاحة من قبل، (جاد، عماد:1981، 95).

الجدول رقم (1) التالي يوضح بعض السنوات المختارة للاستثمار العام والخاص خلال الفترة من 1952 – 1973، كما يلي:

السنوات	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		إجمالي الاستثمار
	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة %	
1952	28	24	87	76	115
1960	162	94	10	6	172
1966	349	93	28	7	377
1973	426	92	37	8	463

المصدر: راضي، عبد المنعم (1996)، الاقتصاد، (القاهرة: موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني).

يتضح من الجدول السابق؛ أن دور الانفتاح الخاص ومدى مساهمته في النشاط الاقتصادي قد تلاشت تقريباً بالكامل، وذلك مع توجه الدولة نحو اقتصاد التخطيط المركزي وهيمنتها بالكامل على جميع أوجه الأنشطة الاقتصادية والتي شملت المنافع والمرافق العامة، والنقل والمواصلات، والتشييد والبناء والصناعات الثقيلة ومتاجر الجملة والتجزئة، والفنادق بالإضافة إلى عمليات الاستيراد والتصدير وبيع المحاصيل الزراعية الرئيسية (Hopwood, 1982).

لقد أحدث قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974 (قانون: 1074)، المعبر عن سياسة الانفتاح– وما صاحبه من تشريعات اقتصادية. انقلاباً شاملًا في البنيان القانوني لرأسمالية الدولة وقطع أوصال مؤسساتها وصاغ الإطار القانوني والمؤسسي الملائم لحركة رأس المال العالمي؛ في سعيه لإعادة دمج الاقتصاد المصري كاقتصاد تابع، ولقد تخلت الدولة بموجب تشريعات الانفتاح عن أي تخطيط، وتم تصفية احتكارها للنشاط المصرفي والتجارة الخارجية، وألغيت المؤسسات العامة وسمح بالوكالة التجارية للأفراد، (خليل، شهاب: سابق، 73).

الجدول رقم (2) يوضح الاستثمار العام والخاص خلال الفترة من 1974 وحتى 1990 كما يلي:

السنوات	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		إجمالي الاستثمار بالمليون جنيه
	قيمة	نسبة %	قيمة	نسبة	
1974	615	90	66	10	681
1982 /1981	4000	80	80	20	4950
1990/1989	11185	68	5131	32	16316

المصدر: راضي، عبد المنعم (1996)، الاقتصاد، (القاهرة: موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني)

وبالطبع كان من المتوقع أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى تمويل العديد من الأنشطة الصناعية التي تعتمد أساساً على المواد الخام المحلية بغرض تلبية العرض الداخلي وتصدير الفائض للخارج للحصول على موارد من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى تشغيل العمالة وتقليل حجم البطالة، ولكن معظم هذه الأهداف لم تتحقق خلال تلك الفترة. (راضي، عبد المنعم: 1996، 82).

ومع دخول سياسة الانفتاح حيز التنفيذ، صار جليًّا ضآلة نصيب الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للاقتصاد المصري المنفتح، وعدم تناسبها مع حجم الضمانات والامتيازات التي تقررت لهذه

الاستثمارات، بل إن معظم الاستثمارات توجهت للقطاعات غير الإنتاجية كالبنوك وشركات الاستثمار والسياحة تاركة القطاع الصناعي للاستثمار الحكومي، كما سعت الاستثمارات الأجنبية لإقامة أشكال جديدة من الاستثمار المشترك مع القطاع العام، وهى مشاركة تضمن لها إقامة علاقات مالية واقتصادية متينة مع الحكومة، وتضمن لها السيطرة على أسواق البلاد، ولم يكن سلوك المال العربي مختلفا عن رأسمال الأجنبي، ففضَّل قطاعات السياحة والبناء والبنوك (ثابت، أحمد: 2002، 127).

وكان عام 1976 حاسمًا في عمر الانفتاح وشاهدًا على دخوله في نفق مظلم؛ حيث باتت المؤشرات الاقتصادية تشير إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات، وتراكم الديون لا سيما المصرفية وانخفاض معدل الاستثمار المباشر، وبينما كانت مصر تتورط أكثر فأكثر في الديون، لم تُبدِ أيًّا من القوى الخارجية التي شجعت مصر على السير في هذا الطريق أي استعداد لوضع حد لمتاعب الاقتصاد المصري؛ فالولايات المتحدة و دول الخليج والهيئات المالية الدولية اشترطوا إعادة هيكلة الاقتصاد المصري وفق شروط صندوق النقد الدولي؛ كشرط للحصول على المساعدات المالية. والمشكلة الأعمق أن الشروط التي وضعها صندوق النقد كانت قائمة على نموذج مفرد للتنمية، لا يأخذ في الحسبان التنوع الكبير في المؤسسات والبنى وتوجهات السياسة في البلدان النامية، وهذا النموذج ينطوي على مجموعة من الأحكام القيمية المنحازة للتنمية القائمة على توجهات السوق، والمناهضة لتدخل الحكومة في الاقتصاد (خلاف، حسين: 1992، 148).

وبالفعل، ذهبت مصر شوطًا أبعد نحو تحقيق مطالب الصندوق؛ فخفضت من القيود على الاستيراد، وسمحت للأفراد بحيازة النقد الأجنبي، وضيقت الفجوة بين قيمة الجنيه الرسمية وقيمته السوقية، ومع ذلك ظل صندوق النقد غير راضٍ عن الدعم الذى تقدمه الحكومة للسلع الضرورية و لشركات القطاع العام، ولم يخفف من قسوة خبراء صندوق النقد في إملاء شروطهم إلا أحداث يناير 1977، والتي أقنعتهم بضرورة تأجيل بعض الشروط، مع نهاية عام 1977 كانت سياسة الانفتاح قد أعيد لها الأمل مجددًا عبر دفعات القروض والمنح من دول الخليج والولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ونادى أصدقاء باريس، وشارفت معدلات النمو على 9%، وإن ظل الاستثمار المباشر عند مستويات منخفضة. لقد حلت القروض الأجنبية بشروط يختلط فيها ما هو سياسي بما هو اقتصادي حتى باتت أقرب إلى الوصاية على الاقتصاد المصري، ولم يكن الأمر وقفًا على القروض الغربية، بل إن دول الخليج طالبت بإشراف مماثل على الاقتصاد المصري، وفى المقابل، صدت تلك

التدفقات المالية الإدارة المصرية عن تنفيذ إصلاحات اقتصادية جديدة، وعن التواصل مع صندوق النقد؛ خصوصًا وأن توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل بات على بعد خطوة وبعدها ستتدفق أموال جديدة في صورة مشروع كارتر، هكذا كان النظام المصري يمنى نفسه. (عمران، محمد: 2002، 103).

دخل النظام الساداتى عام 1979 في ظل جو من التفاؤل، زاد منه توقيعه معاهدة السلام مع إسرائيل غير آبه بحجم التنازلات التي قدمها؛ فالرجل لم يكن يبصر سوى المليارات التي تنتظره من جراء هذا السلام في صورة "مشروع وهمى" أسماه السادات مشروع كارتر، وحدد رأس ماله بقرابة 15 مليار دون أن تعد الإدارة الأمريكية بشيء، لكن الأمور تبدلت؛ فبوغت السادات بالموقف الخليجي الذى قرر الانفصال عن المسار الذى ارتضى الشراكة فيه من قبل، وتوقفت الاستثمارات غير المباشرة التي كانت تأتى من الخليج، ودخلت القاهرة في قطيعة مع العرب، بالتوازي مع توقف التعاون المصري مع صندوق النقد، وجاء عجز الإدارة الأمريكية عن توفير مشروع لدعم مصر يكون بديلًا عن الدعم العربي؛ لتسد كل الطرق في وجه السادات وتخلق نهاية مأساوية لعصر الانفتاح. (خليل، شهاب، سابق، 79).

لقد فشل الانفتاح في تحقيق هدفيه، وهما: نقل رأس المال الأجنبي، والتكنولوجيا الغربية؛ لكنه نجح في تحقيق أهداف القوى الداخلية والخارجية التي دفعت نحو تبنيه كخيار تنموي، فلقد أنتج الانفتاح اقتصادًا مشوهًا منقسمًا إلى عدة أجزاء، لكل منها قواعده وآلياته الخاصة، وسط نمو للأنشطة الطفيلية وتوسع في مجالات الاقتصاد الخفي، وارتفاع في الاستهلاك التفاخري، وبات الاقتصاد أكثر تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي في ظل تفاقم الدين الخارجي، وارتفاع تكلفة خدمته وتفاقم عجز الميزان التجاري، وزيادة معدل التركيز في التجارة الخارجية لصالح التجارة مع الولايات المتحدة (عمران، سابق، 118).

ولقد خلق الانفتاح لنفسه نخبته الخاصة ذات طابع مهجن متعدد الروافد جمعت بين البرجوازية التقليدية، ما قبل نظام يوليو، والبرجوازية البيروقراطية الأجيرة القادمة من رحم رأسمالية الدولة والرأسمالية الكمبرادورية (شكري، فؤاد: ب. ت، 13)، التي نمت بفعل اتساع الوكالة التجارية للأفراد وتجارة العملة والمضاربات ونحوها. بالإضافة إلى أن مصدر التكوين والتراكم الرأسمالي لنخبة الانفتاح جاءت من الخارج؛ أي من رؤوس الأموال الموظفة في الاستثمارات المباشرة والأموال القادمة عبر الاستثمارات غير المباشرة التي تكونت خارج القطر المصري في دول الخليج والغرب وبخاصة الولايات

المتحدة؛ مما يعنى أن هذه الأموال لم تتولد من العملية الإنتاجية من الداخل، (Borensztein, 1998).

الجدول رقم (3)، يوضح مدى تأثير السياسات الاقتصادية التي اتبعت في الفترات المختلفة، والظروف والأحداث السياسية التي مرت بها مصر على معدلات النمو خلال الفترة من 1960 وحتى 1989:

الفترات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
1964 – 1960	% 6.4
1969 – 1965	% 4.1
1974 – 1970	% 2.9
1979 – 1975	% 9.6
1984 – 1980	% 7.4
1989 – 1985	% 4.4

World Bank, (2001), World Development Indicators (Washington, D.C; WB)

يتضح من بيانات الجدول السابق؛ أن معدلات النمو في مصر حققت معدلا مرتفعاً خلال فترة الخطة الخمسية الأولى، والتي اعتبرها الكثيرون واحدة من أنجح الفترات حيث أسهم القطاع العام في بدايته بدرجة كبيرة في ذلك، وعلى الرغم من تدخل مصر في حرب اليمن عام 1966، ونشوب حرب 1967، فإن الاقتصاد المصري نما بنسبة 4.4%، في المتوسط خلال تلك الفترة، ولكن مع انخفاض كفاءة أداء القطاع العام وعدم قدرته على تحمل مسئولياته التي نشأ من أجلها، ومع قيام حرب أكتوبر 1973، حقق الاقتصاد المصري معدلات نمو ضعيفة لم تزد عن 2.9% خلال تلك المرحلة، ومع تبني الحكومة لسياسة الباب المفتوح وتشجيعها للاستثمار الخاص، والطفرة الشديدة في أسعار البترول، كل هذا أدى لحدوث زيادة كبيرة في معدلات النمو وصلت لـ 9.6%، و7.4%، خلال الفترتين من 1975 – 1979، و 1980 – 1984، على التوالي، وكما سبق وأوضحنا فإن الاقتصاد المصري مر بمرحلة حرجة مع انهيار أسعار البترول، مما أثر بشكل كبير على معدلات النمو التي وصلت فقط لما يقرب من 50% من نفس معدلات النمو خلال العشر سنوات السابقة على هذه المرحلة، حيث استقر معدل النمو في المتوسط عند 4.4% فقط.

2- واقع الاقتصاد المصري وأهم مؤشراته الكلية

على غرار العديد من نظيراتها من الدول النامية تبنت الحكومة المصرية في أوائل الستينيات نموذج التخطيط المركزي، وقامت تبعًا لذلك بإجراء مجموعة من إجراءات التأميم والامتلاك الحكومي، واعتمدت سياسات توجيهية تطرقت إلى معظم النشاطات الاقتصادية. (والي: 1989، 26)، وبعد نجاحات أولية استنفذ النظام قدراته وحدوده في أواخر الستينيات وتحولت تركته لاحقًا إلى عقبات معيقة للإنماء على المدى الطويل، ويتضح ذلك من خلال الهبوط المضطرد في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من معدل سنوي قدره 6.4% خلال فترة الخطة الخمسية الأولى إلى حوالي 2.9%، خلال الفترة 1970 – 1974، وقد سبب هذا التراجع في النمو مجموعة من العوامل المعروفة (القيود على الأسعار والائتمان، وتعدد أسعار صرف العملة، سياسة إحلال الواردات، هيمنة المؤسسات العامة، كبعض الأمثلة) التي انعكس تأثيرها على تدني الإنتاجية والكفاءة في معظم القطاعات الاقتصادية، وبالإضافة، فقد خلق دخول مصر في حرب اليمن والحربين العربية – الإسرائيلية عامي 1967 و1973 عبئًا دفاعياً ثقيلاً (بلغ 20 إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي) ونتج عنه خسارة مصدرين رئيسيين للدخل بالعملات الصعبة: قناة السويس، وحقل سيناء النفطي (أباظة، 2011، 3).

وفي عام 1974، تبنت مصر سياسة "الباب المفتوح" بغرض دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحديث الاقتصاد المصري، وتمثلت الركائز الرئيسية لهذه السياسة في الدولارات النفطية، والتكنولوجيا الغربية وغزارة العمالة المصرية، (العساف، والوادي: 2010، 44)، وقد تم تصميم الإصلاحات خصيصاً لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، واستخدمت لهذه الغاية حزمة من الإجراءات المعهودة (إعفاءات ضريبية، الحصانة ضد التأميم، خروج الأرباح دون حدود)، وبالرغم من ارتفاع الاستثمارات الخاصة والأجنبية بشكل ملحوظ عقب ذلك، فإن الجزء الأكبر منها اتجه نحو السياحة والنفط وقطاع البناء بدلاً من التوجه إلى قطاعات يمكنها تحسين إنتاجية الاقتصاد وقدرته التصديرية (مثل قطاع الصناعة)، ومع ذلك، تمكن الاقتصاد من الحفاظ على معدل نمو مرتفع فاق عن ألـ 8% سنويًا حتى منتصف الثمانينيات، إلا أن الجزء الأكبر من ذلك المعدل كان مستمدًا من ريع الاقتصاد الخارجي (عائدات النفط، رسوم قناة السويس، السياحة وتحويلات العمال المغتربين)، أما الاقتصاد الداخلي فلم تطرأ عليه تغيرات تذكر حيث بقي متسمًا بهيكل يهيمن عليه إحلال الواردات ومؤسسات القطاع العام (خليل، سابق، 86).

وعندما جاءت سياسة "الباب المفتوح" عام 1974 لتعكس الإدراك لأهمية تحسين فعالية وتنافسية القطاع المصرفي في تعبئة الموارد الخاصة والأجنبية التي تتطلبها عملية مواصلة التطور، ولذا، تم اعتماد القانون رقم 120 لسنة 1975 الذي يسمح بتأسيس مصارف خاصة ومصارف مشتركة وفروع للمصارف الأجنبية والمؤسسات غير الإقليمية (Offshore)، فقد أدى ذلك إلى تأسيس عدد كبير من المصارف التابعة للقطاع الخاص والمصارف المشتركة في منتصف السبعينيات، ومن الأرجح أنه تم تصميم العديد من هذه المصارف بغرض قيامها بالترويج للاستثمار الدولي من خلال توفير الخدمات المصرفية للكيانات الأجنبية العاملة في مصر، وبالإضافة، ونظرًا للازدياد الملحوظ في عدد المصارف وفروعها فقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع كبير في الائتمان المصرفي من معدل سنوي يبلغ 54 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1961–1974 إلى 97 % خلال الفترة 1975 –1990، وبالرغم من أن التدخل في توزيع الائتمان قد عنى أن المدخرات استمرت في توجه معظمها إلى القطاع الحكومي، إلا أن الإقراض لصالح القطاع الخاص ارتفع تدريجيًا (من قاعدة متدنية) من معدل سنوي بواقع 19 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1961– 1974 إلى حوالي 28 % من الناتج خلال الفترة 1975–1980، (والي: سابق، 33). **والجدول رقم (4) التالي يوضح هيكل القطاع المصرفي في مصر خلال الفترة من 1974 – 1980:**

عام	البنوك التجارية				البنوك غير التجارية							
					بنوك الاستثمار والأعمال				البنوك المتخصصة			
	القطاع العام	البنوك الخاصة	المجموع	مجموع الأصول	البنوك الخاصة	فروع بنوك أجنبية	المجموع	مجموع الأصول	التنمية الصناعية	الإسكان والتعمير	التنمية الزراعية	المجموع	مجموع الأصول	عدد البنوك	مجموع الأصول
1974	5	0	5	61.93	0	0	0	–	1	2	17	20	3.57	25	–
1975	4	0	4	68.86	1	2	3	–	1	2	17	20	2.64	27	–
1980	4	15	19	74.16	7	21	28	12.57	1	2	(*) 1	4	6.67	51	93.4

المصدر: Central Bank of Egypt, Annual Economic Review

البنك الأهلي المصري بنك مصر، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية

وكما يبين الجدول السابق؛ يمكن تقسيم القطاع المصرفي المصري إلى قطاعين رئيسيين هما: المصارف التجارية، والمصارف غير التجارية، ويمثل إجمالي موجوداتها مجتمعة أكثر من 130% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوجد 28 مصرفا تجاريا مسجلا لدى البنك المركزي المصري، ويتكون هذا القطاع من أربعة مصارف حكومية، و24 مصرفًا خاصًا ومشتركا، وتأتي المصارف الحكومية الأربعة في المرتبة الأولى من حيث حجمها في القطاع المصرفي المصري، وتتسم باتساع الرقعة الجغرافية التي تغطيها في مصر من خلال شبكتها المكونة من919 فرعاً، وتستحوذ على حوالي 60 % من إجمالي الودائع و75 % من الموجودات و65 % من إجمالي القروض، (سلامه: سابق، 96)، أما المصارف الخاصة والمشتركة الأربعة وعشرون، فلديها 367 فرعًا منتشرة على رقعة أصغر بكثير من نظيراتها الحكومية، ومن جانب آخر، تندرج المصارف غير التجارية تحت لواء مصارف الأعمال والاستثمار (ومن المفاجئ أنها تمارس نفس نشاط المصارف التجارية) أو لواء المصارف المتخصصة، ويبلغ إجمالي عدد المصارف في هذه الفئة غير التجارية 34 مصرفاً منها 31 مصرفاً للأعمال والاستثمار وثلاثة متخصصة، ولكن الارتفاع في أعداد المصارف الخاصة والأجنبية والمشتركة لم يقابله تطور مماثل على صعيد الخدمات.

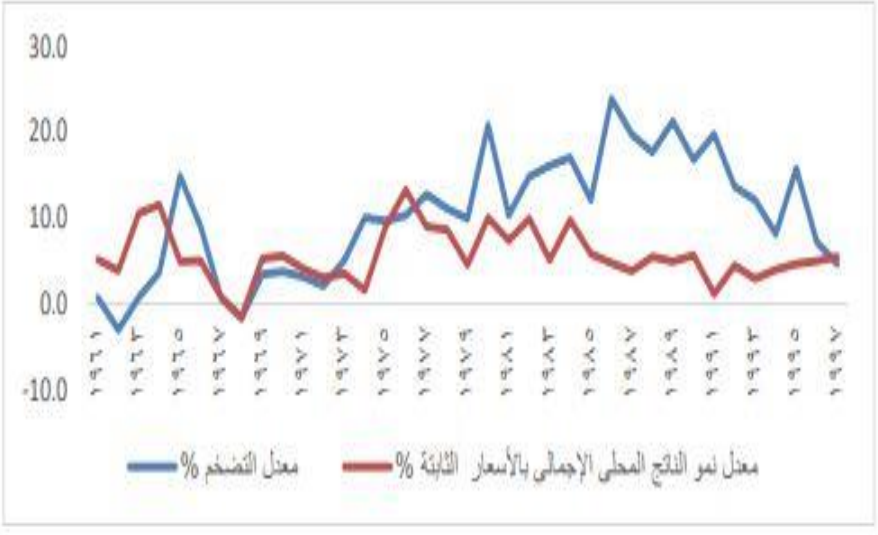

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

يتضح من الشكل السابق، أنه في بداية تلك الفترة بلغ معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو 0.7 %، 5.2%، على الترتيب، ثم أخذ معدل التضخم في

الانخفاض عام 1962 حيث بلغ (-3%) ، وفي ذات الوقت أخذ معدل النمو في الانخفاض أيضاً ليبلغ نحو 3.9%، وفي عام 1965 بلغ معدل التضخم نحو 14.8%، حيث كان هناك انخفاض واضح لمعدل النمو عن العام السابق مباشر (4.9%)، مقابل (11.5%)، وفي عام 1968 حدث انخفاض حاد وواضح في كل من معدل التضخم ومعدل النمو ليتخذ كلاهما معدلاً سالباً حيث بلغ معدل التضخم نحو (-1.7%)، ونحو (-1.6%)، على التوالي، ويعد هذا أمراً منطقياً كرد فعل لأحداث حرب عام 1967، حيث انخفض كل من معدل التضخم ومعدل النمو بشكل واضح، إذ بلغ معدل التضخم ومعدل النمو نحو 0.7، 0.8%، على الترتيب، ثم يلاحظ بعد ذلك اتجاه كلا المعدلين للتذبذب بين الانخفاض والارتفاع، حيث يلاحظ أنه في عام 1981 بلغ كل من معدل التضخم ومعدل النمو نحو 10.3%، و7.3% على الترتيب، بينما في العام التالي ارتفع المعدلان ليبلغا نحو 14.8%، 9.9%، على الترتيب، ولكن في عام 1983 أخذ معدل التضخم في الارتفاع ليبلغ نحو 16.1% بينما انخفض معدل النمو ليبلغ 5.1%، وفي نهاية تلك الفترة انخفض معدل التضخم من 7.2%، عام 1992، إلى 4.6%، عام 1997، بينما ارتفع معدل النمو عام 1997، ليبلغ 5.5%، مقارنة بالمعدل العام السابق والبالغ نحو 5%.

4- إيجابيات وسلبيات الانفتاح الاقتصادي على مصر

كانت سياسة الانفتاح تمثل في البداية أحلاما وردية بالنسبة لقطاعات المجتمع المختلفة فيما يختص بالانتعاش الاقتصادي، وارتفاع مستوى المعيشة، وتدفق ملايين الدولارات على مصر، وإذا بهذه الأحلام وقد تهاوت صروحها العظام وتبددت على صخرة الواقع والحاضر المعيش، حيث واجه المجتمع المصري مخاطر عديدة نتيجة تطبيق هذه السياسة، وكان لهذا الأمر تداعيات إيجابية وسلبية على الطبقات المصرية، فمن ناحية أسهمت الكثير من الشركات الأجنبية والخاصة في إضعاف الشركات والكيانات الحكومية المشابهة؛ مما أضعف العاملين فيها، بل وتهميش القطاعات الحيوية التي كان يعتمد عليها الاقتصاد المصري خاصة الزراعة والصناعة، فقد ركزت الاستثمارات الجديدة على القطاعات غير السلعية، مثل المعاملات المالية والسلع والمنتجات الفاخرة والنقل الخاص والسياحة، وقد تسببت هذه السياسات أيضا في إضعاف فئة عمال الصناعة، وكذلك الفلاحين الذين هجر الكثير منهم الأراضي؛ إما لقلة العائد أو بحثا عن فرص أفضل، والتوسع في عمليات بيع الأراضي الزراعية من أجل البناء عليها، وهو ما قلص الرقعة الزراعية في مصر، وتسبب في ارتفاع

أسعار المواد الغذائية بل اللجوء إلى استيراد الكثير منها خاصة السلع الإستراتيجية مثل القمح **(أبو سنه: 1984، 15)**.

فمن السلبيات ما ترتب على فتح باب الاستيراد على مصراعيه على استيراد سلع ومواد رديئة، مما أدى إلى انتشار جرائم الغش التجاري والتهرب الجمركي وغيرها من الجرائم التي مارستها طبقة طفيلية، أنتجتها سياسة الانفتاح، سرعان ما تربعت على قمة السلم الاجتماعي رافعة شعار (الغاية تبرر الوسيلة)، حيث كان لا هم لها إلا تحقيق أرباحها الطائلة بطرق غير مشروعة بغرض الحصول على المكسب السريع، وأدى التفاوت الواضح بين دخول هذه الطبقة وأفراد المجتمع إلى حدوث شرخ في جدار نسق القيم المصرية أدى إلى كثير من الممارسات الاقتصادية الفاسدة، كالرشوة مثلا التي ظهرت كأحد الحلول الفردية أمام ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات الفقر والبطالة، حيث تفاقمت مشكلة البطالة والبحث عن توفير فرص العمل المنتج، ولعل ما شهدته القاهرة وبعض المدن الأخرى من مظاهرات واضطرابات عامة في يناير 1977 هي نتيجة لهذه الأزمات الاقتصادية **(المنسي، صلاح: 1989، 66)**.

وكما كانت سياسة الانفتاح قد اقترنت بنمو اقتصادي فيجب أن نشير إلى أن هذا النمو قد جاء بآثار سلبية، حيث إن هذا النمط من النمو الانفتاحي كان تربة خصبة لاستشراء الفساد في المجتمع المصري، فمع النمو السرطاني الذي حدث في نشاط القطاع الخاص الطفيلي، ومع تزايد نشاط رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الربح السريع ومع تراخى الدولة في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي كان طبيعياً تزايد الدخول الطفيلية لبعض الفئات الاجتماعية **(السعيد، مصطفي: 1982، 42)**.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: أدى الانفتاح الاقتصادي إلى نتائج اقتصادية عديدة، كان أبرزها:

من ناحية أولى: أدى الانفتاح الاقتصادي إلى تجزئة الاقتصاد المصري، فقد تحول إلى مجموعة متمايزة وأحيانا متنافرة من الاقتصاديات، فلم يعد الأمر مقصورا على القطاعين العام والخاص، والقطاع التعاوني، وإنما ظهرت إلى جانب هذه القطاعات أربعة قطاعات أخرى هي: القطاع المحلى المختلط القائم على المشاركة بين رأس المال المحلى ورأس المال العام، والقطاع الأجنبي الخالص المملوك للأجانب، والقطاع المشترك الذي يقوم على المشاركة بين رأس المال العام ورأس المال الأجنبي، والقطاع المختلط القائم على المشاركة بين رأس المال الخاص المحلى ورأس المال الأجنبي، وبالتالي أصبح الاقتصاد المصري منقسما إلى أجزاء عديدة، فكل منها قواعده وآلياته الخاصة، مثل السوق الخاصة وقواعد خاصة بالتسعير وتشغيل العمال والأجور والتمويل **(زكي، رمزي: ب. ت، 340)**.

ومن ناحية ثانية: فقد أدى الانفتاح إلى إضعاف القطاع العام، والذي كان يمثل الركيزة الأساسية لما حدث من نمو اقتصادي في الستينيات، وكان الأداة الفعالة للسيطرة المركزية على الاقتصاد و السند الرئيسي في ممارسة التخطيط، وإذا كان القطاع العام لم يتعرض بأكمله للتصفية "الجسدية" في زمن الانفتاح، فمن المؤكد أنه قد تعرض لما هو أخطر، وهو التصفية في زمن الانفتاح، فمن المؤكد أنه قد تعرض لما هو أخطر، وهو التصفية "الروحية" والتفريغ "المعنوي"، فقد انخفض نصيب القطاع العام في الاستثمارات الإجمالية بانتظام من نحو 90% في أوائل السبعينيات إلى نحو 77% في عام 1979، وإلى نحو 75% خلال سنوات الخطة الخمسية "82 / 83 – 86 / 87" ولا يقل أهمية من ذلك ما جرى للقطاع العام من استنزاف للخبرات والمهارات والعمالة المدربة، ليس فقط بالهجرة إلى الدول العربية، بل وانتقالها إلى الشركات الانفتاحية، أي لتشغيل القوة المنافسة للقطاع العام ذاته. **(شهيب: 1979، 139)**.

ومن ناحية ثالثة: أدى الانفتاح إلى ظهور مراكز قوى جديدة، فقد نشأت مراكز قوى اقتصادية اكتسبت نفوذا وهيمنة لا يستهان بها على توجيه السياسات الاقتصادية ووضع القرارات العامة. **(المنسي، 1988، 202)**.

ومن ناحية رابعة: أدى الانفتاح الاقتصادي إلى "نمو هش" في الاقتصاد المصري، فهو نمو خدمي بالدرجة الأولى لم تكن الأولوية فيه للقطاعات السلعية كالزراعة والصناعة وإنما للقطاعات غير السلعية كالتجارة

والتوزيع والمال والإسكان ألفاخر والنقل الخاص وسياحة الأغنياء وما إليها فبينما بلغت معدلات النمو في القطاعات الخدمية من 12% إلى 14% لم يزد معدل نمو الزراعة عن 2% على أكثر تقدير ولم يتعد معدل النمو في قطاع الصناعة والتعدين 6% طبقا للإحصاءات الرسمية، كذلك فإنه نمو لا يستند إلى عناصر القوة الذاتية للاقتصاد المصري بقدر ما يستند إما إلى اعتبارات طبيعية كالطفرة في استخراج البترول وتصديره، أو اعتبارات خارجية مثل حركة الملاحة العالمية وتأثيرها على إيرادات قناة السويس أو الأوضاع الخاصة بدول الخليج وتأثيرها على استيراد العمالة المصرية، أو تدفق الاستثمارات الخارجية الأخطر من ذلك القروض والمعونات الخارجية، وهو نمو هش لا يستمر لأمد طويل، هذا فضلا عن أنه نمو "مرهون" للأجانب، فهو مثقل من البداية بعبء دين خارجي ضخم، اتجه للتزايد في سنوات الانفتاح، على الرغم من أن إحدى ذرائع الانفتاح هي تقليل الاعتماد على القروض الأجنبية وإحلال الاستثمارات الأجنبية محلها، غير أن ما جاء إلى البلاد من استثمارات أجنبية كان قليلا، ولم يزد في مجموعه عن 2 مليار دولار طوال السنوات من 1974 – 1979، ولم تتعد رؤوس الأحوال العربية والأجنبية ثلث رؤوس أموال الشركات الانفتاحية التي تم الموافقة عليها منذ 1974 وحتى 1985،ومن جهة أخرى فقد قفز حجم الدين الخارجي من 2.1 مليار دولار سنة 1973 إلى نحو 15 مليار دولار في 1979 ثم ما يقرب من 20 مليار دولار 1983، وبالجملة لم تر البلاد من غيث الاستثمار الأجنبي سوى القطرات وتم إغراقها في بحر من الديون الخارجية، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا "النمو الهش" اقترن باتساع الفوارق بين الطبقات، وبالتالي ازدياد حدة الصراع الطبقي في المجتمع **(أبو سنه: سابق، 29)**.

ومن ناحية خامسة: أدى الانفتاح إلى "تفشى الطفيلية" فقد شهدت مصر نموا هائلا في الأنشطة الطفيلية منذ أن دخلت عهد الانفتاح، وقد اتخذ النشاط الطفيلي صورا عديدة مثل استغلال النفوذ السياسي والإداري، والارتشاء، والتواطؤ مع القطاع الخاص على حساب القطاع العام، والمضاربة في الأراضي والمباني، وتضخيم الأزمات، والاتجار في السوق السوداء، والتهريب، والتهرب من دفع الرسوم والضرائب الجمركية، والاستيلاء على أموال الدولة، وغيرها مما ظهر في محاكمات الفساد بعد رحيل السادات، وهي ظواهر بالغة الخطورة، وأثرت سلبيا على نظام القيم في المجتمع لما تنطوي عليه من استغلال ومن انفصام في العلاقة بين الجهد والكسب، ولها عواقب وخيمة في المجال الاقتصادي سواء من حيث العبث بنظام الحوافز الذي يقوم على مبدأ ربط الأجر بالجهد، ولما يترتب عليها من انصراف عن العمل المنتج الذي هو أساس النمو الاقتصادي ولما تضعه من عراقيل أمام التخطيط، حيث يتعذر معها إجراء الحسابات الاقتصادية المعتادة والتنبؤ بالسلوك المحتمل للاقتصاد القومي **(شهيب، سابق، 142)**.

ومن ناحية سادسة: أدى الانفتاح إلى التضخم الانفجاري، فقد اتخذ التضخم صورة انفجارية في سنوات الانفتاح، فالثابت من الإحصاءات الرسمية للأسعار أن معدل التضخم لم يكن يتجاوز 3% – 4% حتى سنة 1973، بينما بدا المعدل في الزيادة بخطوات متسارعة منذ سنة 1974، فقد قفز معدل التضخم إلى 11% في عام 1974 ثم إلى 13% في 1977 ثم إلى 21% في 1980، وطبقا لتقرير صادر عن وزارة

الاقتصاد، فإن التضخم قد بلغ في المتوسط 13.5% خلال الفترة من 1973 – 1979 ونحو 22.3% في المتوسط خلال السنتين 1978 – 1979، وقد بلغ 25% في 81 / 82 **(مرسي، فؤاد: 1976، 294)**.

ومن ناحية سابعة: أدى الانفتاح الاقتصادي إلى اغتيال التخطيط، وكانت أسوأ نتائج الانفتاح الاقتصادي، فبرغم أن المادة 3 من قانون الاستثمار قد نصت على أن: "يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية"، فإن أحدا من المسئولين عن الانفتاح لم يأخذ هذه المادة مأخذ الجد، بما فيهم السادات نفسه، فقد قال : "يوم أن تكون هناك خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن رأس المال سيهرب" مما يوحى بأن غياب التخطيط لم يكن من قبيل السهو، وإنما كان مقصودا أو مدبرا من البداية لتهيئة المناخ المناسب للانفتاح **(الشفيع: 1984، 132)**.

ولقد كانت النتيجة النهائية: لسياسة "الانفتاح الاقتصادي" هي وقوع الاقتصاد المصري في فخ التبعية، فلم يعد محلا للجدل أن مصر في عهد الانفتاح قد صارت تابعة تبعية كاملة للمركز الرأسمالي العالمي، فقد كان عام 1976 شاهدا على تجربة التحديث التابع وتدخل صندوق النقد الدولي ضامنا لتدفق قروض الحكومات والمصارف العالمية بهدف فتح الاقتصاد أمام صادرات ورؤوس أموال المركز الرأسمالي، ثم عودة الصندوق للتدخل في أعوام 1977 و 1978 و 1981 و 1986 بعد رصف سبل التدخل، فالافتراض عن الخارج أصبح الوجه الآخر لعجز البناء الاقتصادي التابع، حيث يؤدى عجز ميزان المدفوعات إلى اللجوء للاقتراض الخارجي، ويؤدى الاقتراض إلى تراكم أعباء خدمة الدين من أقساط وفوائد، بما يؤدى إلى الاقتراض من جديد لعلاج العجز، ويتدخل الصندوق لعلاج عجز المدفوعات وتسهيل الاستدانة من الخارج ثم لإعادة جدولة الدين، وتكون النتيجة تكريس التبعية **(شهيب: 1979، 145)**.

ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث يمكن صياغة عدد من التوصيات تهم متخذي القرار الاقتصادي والاجتماعي ويمكن ذكرها بالنقاط التالية:

1. الاهتمام بقطاعي الصناعة والزراعة وخاصة زراعة القمح والشعير وغيره حتى لا تتأثر بالارتفاع العالمي للأسعار.
2. تجنب الإفراط في الاستدانة في أسواق الأسهم والعقارات، وتنويع زيادة الاحتياطي مكان العملات الأجنبية.
3. على الحكومة تحسين مستويات المعيشة ورفع الدخول، وخفض الأسعار ومراقبتها، ودعم بعض السلع الأساسية.

4. تشجيع استهلاك المنتج المصري الوطني؛ وذلك لجهة تخفيض فاتورة الواردات وتقليل العجز في الميزان التجاري.
5. يجب اتباع سياسات اقتصادية متوازنة قائمة على تعظيم الموارد المحلية والاستثمار في قطاعات الاقتصاد المنتج.
6. العمل على تعزيز الصادرات وفتح أسواق جديدة لاستدامة النمو.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أباظة، شامل: (2011)، الوجه الآخر لاتفاقية كامب ديفيد، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة.
2. ابن منظور، لسان العرب، ج 1.
3. ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (ت 71 هـ – 1291م)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، (1-15)، 3، باب الدال، فصل القاف.
4. أبو سنة، مني: (1984)، مصر في مفترق الطرق، ورقة مقدمة للحلقة الدراسية المصرية الألمانية عن سياسة الانفتاح والنظام الاجتماعي، القاهرة، أبريل.
5. أحمد، شريف أحمد أمام: (2016)، سياسة الانفتاح الاقتصادي في عصر السادات 1974 – 1981، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، القاهرة.
6. أمين، جلال: (1984)، الاقتصاد والسياسة في عصر الانفتاح، مكتبة مدبولي، القاهرة.
7. أنيس، إبراهيم، وآخرون: المعجم الوسيط، (5/1)،
8. أيوب، أنطون: (1965)، دروس في الاقتصاد السياسي، ج1، ط1، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا.
9. البدراني، خضير إبراهيم سلمان محمد: (2002)، العلاقات العراقية – المصرية للمدة (1978 – 2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق.
10. البنك المركزي المصري: (2002)
11. ثابت، أحمد: (2002)، تغير طبيعة ودور الدولة المصرية في ضوء النمو وسياسات صندوق النقد الدولي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
12. جاد، عماد: (1981)، السياسة الخارجية المصرية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (89)، القاهرة، مؤسسة الأهرام.
13. الجرجاني: التعريفات.
14. حروش، رفيقة: (2011)، الاقتصاد السياسي، دار الأمل للطباعة والنشر التوزيع، الجزائر.
15. حسين، عادل: (ب. ت)، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، دار المستقبل العربي، القاهرة.
16. خلاف، حسين: (1992)، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، ط1، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
17. خليل، شهاب رشيد: (1992)، الدور المصري في الإستراتيجية الأمريكية حيال الوطن العربي (1970 – 1992)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العراق.

18.الدولة، عصمت سيف: (1979)، هذه المعاهدة، رسالة إلى المجلس المصري، معاهدة كامب ديفيد، بيروت، دار المسيرة.
19.راضي، عبد المنعم: (1996)، الاقتصاد، القاهرة، موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني.
20.رمسيس، نادية: (2010)، الاقتصاد السياسي لمصر دور علاقات القوة في التنمية، ترجمة: مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة.
21.زكي، رمزي: تقييم الإصلاح الاقتصادي الذي عقد مع مصر مع صندوق النقد الدولي 1973، مؤتمر الاقتصاديين المصريين في عقد الثمانينات، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء.
22.السعيد، مصطفي كامل: (1982)، الاستقلال الوطني والتنمية المستقلة، في دكتور/ على الدين هلال، محرر، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة.
23.سلامة، محمد علي: (2002)، الانفتاح الاقتصادي وأثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
24.السمان، أحمد: (1951)، موجز في الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث، الطبعة الأولي، دمشق، سوريا، مطبعة الجامعة السورية.
25.شكري، محمد فؤاد: (بدون تاريخ)، الصراع بين البرجوازية والإقطاع 1789 – 1848، المجلد الثالث.
26.شلبي، السيد أمين: (2002)، نظرة على السياسة الخارجية المصرية في خمسين عاماً (52 – 2002)، مجلة السياسة الدولية، المجلد (37)، العدد (149)، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
27.شهيب، عبد القادر: (1979)، محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار ابن خلدون للطبع والنشر، الطبعة الأولي، القاهرة.
28.صقر، جعفر أحمد: (2020)، الانفتاح الاقتصادي وأثره على معدل النمو الاقتصادي (حالة سورية)، الفترة من 1980 – 2010، بحث منشور، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (42)، العدد (3).
29.طالب، دليلة: (2015)، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980 – 2012، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
30.الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، (ت 360 هـ – 951م)، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ط2، 1404 هـ – 1983م، (1 – 20)، 12، حديث رقم 12656.
31.عبد الخالق، جودة: (1993)، الاقتصاد السياسي وتوزيع الدخل في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
32.عبد الخالق، حمودة: (1978)، أهم دلالات الانفتاح الهيكلية في الاقتصاد المصري 1971 – 1977، المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين.
33.عبد الشفيع، محمد: (1984)، الرأسمالية الطفيلية في مصر، مقال في مجلة الطليعة، القاهرة، أكتوبر.
34.عبد المعطي، عبد الباسط: (2002)، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر (1975 – 2020)، ميريت للنش والمعلومات، القاهرة.
35.العساف، أحمد، الوادي، محمود: (2010)، اقتصاديات الوطن العربي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

36.عمران، محمد مصطفي: (2002)، أداء مصادر النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية في الاقتصاد المصري، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.
37.فريق بحثي: (1993)، التحور الاقتصادي وقطاع الزراعة، مجلة التنمية والتخطيط، القاهرة.
38.الفيومي: المصباح المنير، (أ/ ب).
39.قانون رقم 43 لسنة 1974 بشأن إصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة.
40.قنديل، عبد الحليم: (2008)، الأيام الأخيرة، دار الثقافة الجديد، القاهرة.
41.كتاب دورة تدريبية في مصطلح الحديث – تعريف الأثر – المكتبة الشاملة الحديثة.
42.محجوب، رفعت: (1975)، الاقتصاد السياسي، ج1، دار النهضة العربية، مصر.
43.المختار، صلاح: (1979)، تحليل نمط التفكير الاستراتيجي الأمريكي (نموذج التسوية)، ط1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.
44.مرسي، فؤاد: (1976)، هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
45.معجم مقاييس اللغة، ج1.
46.المناوي: التوقيف على مهمات التعاريف، باب القاف، فصل الصاد.
47.المنسي، صلاح الدين: (1988)، القرية المصرية والانفتاح الاقتصادي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي، القاهرة.
48.المنسي، صلاح الدين: (1989)، الانفتاح الاقتصادي والجريمة في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة.
49.ميتكس، هدي: (2011)، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
50.هيكل، محمد حسنين: (1985)، حديث المبادرة، ط. بيروت.
51.والي، عبد الهادي: (1989)، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1.Borensztein, E., De Gregorio J. and J.W. Lee. 1998. "How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?" Journal of International Economics, Vol. 45, No.1, pp. 115-35 .
2.Demirguc-Kunt, A. and V. Maksimovic.1996. "Stock Market Development and Financing Choices of Firms", World Bank Economic Review, Vol. 10. No. 2, pp. 341-70.
3.Hopwood, D., (1982), Egypt, Politics and Society, (Great Britain: George Allen and Unwin)
4.Roe, A. 1998. "The Egyptian Banking System: Liberalization, Competition and Privatization", ECES Working Paper No. 28. Cairo: Egyptian Center for Economic Studies